

Distr.: General
20 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق
الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الأولي الذي أعده
باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في
ميانمار، بموجب قرار اللجنة ١٥/٢٠٠١ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠٠١/٢٥١.

* A/56/150.

** وفقا للفقرة ١ من الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، قدم هذا التقرير في ٢٠ آب/أغسطس
٢٠٠١ ليتضمن أكبر قدر ممكن من آخر المعلومات المتاحة.

تقرير أولي للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

هذا أول تقرير للمقرر الخاص الحالي الذي عُين لهذه المهمة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويتناول التقرير ما اضطلع به من أنشطة وتطورات تتصل بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١. ولما كان المقرر الخاص قد قام بزيارة تمهيدية قصيرة إلى ميانمار في نيسان/أبريل، وسيقوم بمهمة خاصة لتقصي الحقائق في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن هذا التقرير لا يتناول سوى عدد محدود من المجالات.

وفي تقدير المقرر الخاص، كما يتضح من هذا التقرير، يظل التحول السياسي في ميانمار يمر بعملية مستمرة، وكما هو الأمر في عدد كبير من البلدان، سيتخذ شكل عملية معقدة تنامي باطراد.

وفي سياق حقوق الإنسان، وإزاء خلفية من المحادثات الجارية بين الحكومة والمعارضة، كان هناك بعض الإشارات الإيجابية التي تدل على أن الحكومة تسعى إلى إحراز تقدم. ومن هذه الإشارات نشر معايير حقوق الإنسان على المسؤولين في الحكومة، وأعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة للحكومة، والإفراج عن محتجزين سياسيين، وإعادة فتح فروع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهي الحزب المعارض الرئيسي، واستمرار الرصد الدولي للأوضاع في السجون، والتعاون مع لجنة حقوق الإنسان من خلال جملة أمور منها ولاية المقرر الخاص الحالي ومع المبعوث الخاص الذي أوفده الأمين العام إلى ميانمار، ومع منظمة العمل الدولية. ومن بين المجالات التي تتطلب حدوث تحسن كبير فيها حالة الفئات المستضعفة ومنها الأطفال والنساء والأقليات الإثنية، وبوجه خاص أولئك الذين أصبحوا مشردين داخليا في مناطق العمليات العسكرية. وبوجه عام، توجد في ميانمار حالة إنسانية معقدة قد تندهور ما لم تلق معالجة سليمة لدى جميع المعنيين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١	 مقدمة - أولا
٤	٣٣-٦	 أنشطة المقرر الخاص - ثانيا
٤	٨-٦	 الصلاحيات - ألف
٥	١٤-٩	 الأنشطة الأولية - باء
٦	٢٩-١٥	 بعثة استكشافية إلى ميانمار - جيم
٩	٣٣-٣٠	 بعثة تقصي الحقائق المقترحة - دال
٩	٣٩-٣٤	 ديناميات التحول السياسي في الوقت الحاضر - ثالثا
١١	٦٣-٤٠	 الحقوق المدنية والسياسية - رابعا
١١	٤٣-٤٠	 ملاحظات عامة - ألف
١٢	٥٥-٤٤	 السجناء السياسيون - باء
١٥	٥٩-٥٦	 الحريات السياسية - جيم
١٦	٦٠	 الأحوال في السجون - دال
١٦	٦٣-٦١	 أعمال السخرة - هاء
١٧	٦٩-٦٤	 الفئات المستضعفة - خامسا
١٧	٦٦-٦٤	 الأقليات الإثنية - ألف
١٨	٦٩-٦٧	 الأطفال - باء
١٨	٧٤-٧٠	 الحالة الإنسانية الراهنة - سادسا
١٩	٨٥-٧٥	 الاستنتاجات والتوصيات - سابعا

أولا - مقدمة

المجالات الرئيسية التي لمس فيها إحراز تقدم والتي يتوقع أن يستمر إحراز المزيد من التقدم فيها.

٥ - ولأغراض هذا التقرير، فقد أفاد المقرر الخاص من عدد كبير من مصادر المعلومات، ومنها حكومة اتحاد ميانمار، وحكومات أخرى ومختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية، وأفراد ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام. ويستند التقرير إلى معلومات حصل عليها المقرر الخاص حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١.

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - الصلاحيات

٦ - أنشأ قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٥٨^(١) المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار التي تتضمن الصلاحيات التالية: "إقامة اتصالات مباشرة مع حكومة وشعب ميانمار بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسراهم ومحاموهم، لبحث حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتتبع أي تقدم يحرز من أجل نقل السلطة إلى حكومة مدنية، ووضع دستور جديد، ورفع القيود عن الحريات الشخصية، وإعادة حقوق الإنسان إلى أصحابها في ميانمار".

٧ - على الرغم من الطابع الواضح لمتطلبات تقصي الحقائق في ولاية المقرر الخاص، متى طبقت على الحقوق المدنية والسياسية في سياق التحول السياسي، يرى المقرر الخاص أن أساس ولايته هو المعايير العالمية لحقوق الإنسان، ووفقا لذلك، فإن الغرض الرئيسي الوحيد من البيانات التي يدلي بها ومن مبادراته وأنشطته هو العمل في ميانمار من أجل مصلحة ضحايا جميع انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتهم وتعزيز جميع حقوق الإنسان.

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وبموجب الفقرة ٧ (أ)، قررت اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة سنة واحدة وطلبت إليه أن يقدم، في جملة أمور، تقريراً مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٢ - وهذا هو أول تقرير للمقرر الخاص الحالي، الذي عُيّن لهذه الولاية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بعد استقالة القاضي راجسومر لالا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ويغتنم المقرر الخاص هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للأعمال التي اضطلع بها سلفاه الموقفان البروفيسور يوزو يوكوتا والقاضي راجسومر لالا، لما أبدياه من تفان عظيم في أداء هذه الولاية التي يأمل أن يكون قادرا على أن يحدو حذوهما فيها.

٣ - شكل إعداد هذا التقرير تحديا كبيرا، لعدد من الأسباب. فقد كان هناك بعض الديناميات المثيرة للاهتمام في النسيج السياسي والاجتماعي لهذا البلد، وكان بعضها ينطوي على آثار تتعلق بحقوق الإنسان في البلد. وقد لاحظ المقرر الخاص ذلك إلى حد ما أثناء زيارته الأولى إلى ميانمار التي قام بها في نيسان/أبريل ٢٠٠١. غير أنه نظرا للطابع الاستكشافي لتلك الزيارة، لم يكن هناك وقت كاف للحصول على معلومات شاملة لإجراء تقييم كامل لحالة حقوق الإنسان بوجه عام في ميانمار.

٤ - وإلى أن يتم إنجاز بعثة تقصي الحقائق، في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهي بعثة قبلتها حكومة ميانمار، فقد قام المقرر الخاص بتحديد المجالات التي يرى أن بإمكانه أن يقيمها إلى حد ما الآن. ونتيجة لذلك، فإنه لا محالة من أن تبقى هناك بعض المسائل التي لم يتطرق إليها هذا التقرير المرحلي. وبوجه عام، فقد حاول المقرر الخاص أن يتناول

حقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة. وقام بتوضيح ما ينوي القيام به بأن سيتبع أسلوب التعاون الوثيق والمفتوح مع الحكومة، ومن ذلك تبادل المعلومات وإقامة اتصالات مباشرة ومشاورات مستمرة.

١١ - وللتحضير لزيارة ميانمار، سافر المقرر الخاص إلى اليابان وماليزيا وتايلند. وكان الغرض من هذه الزيارات هو الوقوف على رؤية هذه البلدان إلى حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ميانمار وسياستها الوطنية في هذا الصدد. وقد أنجزت هذه المهمة على أفضل نحو بفضل مناقشات مثمرة عقدت مع مسؤولين حكوميين وأفراد من المجتمع المدني وأعضاء الهيئات التشريعية في هذه الدول. والمقرر الخاص مقتنع بأن جيران ميانمار والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا سوف يقومون، بل ويقومون بالفعل، بدور محوري في مجرى التحول السياسي في ميانمار.

١٢ - وقد التقى المقرر الخاص، أثناء زيارته لطوكيو (٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١)، السيد تاكاسو، المدير العام لإدارة التعاون المتعدد الأطراف، والسيدة تايكو تاكهاشي، مديرة الشعبة الأولى لجنوب شرق آسيا، في مكتب شؤون آسيا وأوقيانوسيا، بوزارة الخارجية. وقد اغتنم المقرر الخاص الفرصة ليلتقي سلفه، المقرر الخاص الأول المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، البروفيسور يوزو يوكوتا، وتبادلا الآراء بشأن التطور التاريخي للولاية منذ إنشائها في عام ١٩٩٢، وحالة حقوق الإنسان الراهنة وبشأن آفاق الحوار والوفاء الوطني في ميانمار. والتقى المقرر الخاص أيضا أفراد السلك القانوني والمجتمع المدني الياباني وأحد أعضاء مجلس المستشارين، له معرفة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

١٣ - وفي أثناء الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى كوالالمبور (٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١)، التقى السفير جاسمي م. يوسف، وكيل وزارة للشؤون السياسية المتعددة

٨ - وللإضطلاع بولايته، عمل المقرر الخاص جاهدا على ألا يقع في مطب التكرار، وسعى من أجل أن تكون أعماله واضحة كل الوضوح. وقد أوضح لمختلف من تحدث إليهم منهجه في تنفيذ ولايته ويّسن لهم بوضوح أنه لا يمثل أي مجموعة من المصالح وليس مسؤولا إلا أمام لجنة حقوق الإنسان.

باء - الأنشطة الأولية

٩ - قرر المقرر الخاص أن يبدأ أنشطته بزيارة استكشافية إلى ميانمار ليقوم اتصالات مباشرة مع الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهي حزب المعارضة الرئيسي. ولهذا الغرض، قام بثلاث رحلات إلى جنيف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠١ ليجري مشاورات مبدئية مع مسؤولين كبار في حكومة ميانمار. وخلال فترات مكوثه في جنيف، التقى المقرر الخاص أيضا ممثلين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وباحثين وبعثات دبلوماسية وتلقى تقارير من أشخاص مهتمين بالأمر تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقال إنها ترتكب في ميانمار. وزار أيضا مقر الأمم المتحدة لإجراء مشاورات مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار، السفير رزالي اسماعيل، ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة وبعثات دبلوماسية أخرى.

١٠ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة ميانمار يطلب منها أن تسمح له بالقدوم إلى البلد ليقوم بزيارة استكشافية قصيرة خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس. ولإقامة اتصالات وجمع المعلومات الضرورية، طلب مقابلة مسؤولين كبار في حكومة ميانمار وعقد اجتماعات مع مجموعة من الأشخاص الآخرين الذين لهم دراية بحالة حقوق الإنسان في البلد بما في ذلك لجنة

(اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، ووحدة الدعم المشتركة بين الوكالات.

جيم - بعثة استكشافية إلى ميانمار

١٥ - زار المقرر الخاص ميانمار في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وفي أثناء زيارته لميانمار تمت تلبية جميع الطلبات المحددة التي قدمها بشأن عقد اجتماعات وقدمت التسهيلات اللازمة للقيام بتنقلاته. وفيما يتعلق بالوثائق والمعلومات التي طلبها، فقد قدمت له على الفور وكاملة. ولذلك فإن المقرر الخاص يود أن يكرر الإعراب عن تقديره لحكومة ميانمار لما قدمته من تعاون في تسهيل زيارته الاستكشافية وفي الاستجابة لما قدمه من طلبات بشأن التعاون حول قضايا حقوق الإنسان.

١٦ - وفي يانغون، التقى المقرر الخاص ممثلي الحكومة التالية أسماءهم: الليوتنانت - جنرال كين نيوت، السكرتير - ١، مجلس الدولة للسلم والتنمية؛ ويو وين أونغ، وزير الخارجية؛ والكولونيل تن هليونغ، وزير الداخلية ورئيس لجنة حقوق الإنسان؛ والميجور جنرال تين نغوي، وزير العمل، والسفير يو وين مرا، المدير العام للمنظمات الدولية والتنمية الاقتصادية بوزارة الخارجية؛ والليوتنانت كولونيل، هلامين، وزارة الشؤون الدولية، مكتب الدراسات الاستراتيجية.

١٧ - وقام المقرر الخاص أيضا بزيارة داو أونغ سان سو كي، زعيم الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة، وهم يو لون، ويو نيونت وي، وتات تون، ويو هلا بي، ويو سوي مينت، وعقد اجتماعات معهم.

١٨ - والتقى المقرر الخاص ممثلي منظمات المجتمع المدني الوطنية التالية: جمعية ميانمار للصليب الأحمر ولجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة، ورابطة ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة

الأطراف، والسيد، م. توفيق م. نور، وكيل وزارة، في شعبة جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ، بوزارة الخارجية. والتقى المقرر الخاص السفير رزالي اسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام لميانمار، واتفق معه على تنسيق الأنشطة في المستقبل. وتبادل المقرر الخاص الآراء مع داتو بارام كوماراسوامي، المقرر الخاص المعني باستقلالية القضاة والمحامين، بشأن حالة حقوق الإنسان الراهنة فيما يتعلق بولايته وآفاق المستقبل. وتناول أيضا أعمال الفريق العامل المعني بوضع آلية لحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأنشطته فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ميانمار. واتصل المقرر الخاص أيضا بأعضاء منظمات المجتمع المدني في ماليزيا وبعض في البرلمان له اطلاع على قضايا حقوق الإنسان في ميانمار ووضع اللاجئين وغيرهم من المهاجرين القادمين من ميانمار والمقيمين في ماليزيا.

١٤ - والتقى المقرر الخاص، أثناء زيارته لبانكوك (٢٩ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١). السيد نيتيا بيبولسونغرام، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، والسيد سورابونغ جاينانما، المدير العام لإدارة شؤون شرق آسيا بوزارة الخارجية. والتقى أيضا أفرادا وممثلين لعدد من منظمات ورابطات المجتمع المدني الدولية التي تتخذ من بانكوك مقرا لها والتي لها معرفة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وفي الأخير، اغتنم فرصة وجوده هناك لمقابلة ممثلي المنظمات الحكومية الدولية التالية وتبادل الآراء معهم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

على رغبة الحكومة في التعاون مع لجنة حقوق الإنسان. وشرح بإيجاز شروط ولايته ونهجه المفتوح والشفاف في تنفيذ تلك الولاية. وشرح المقرر الخاص أيضا الغرض من مهمته الرامية إلى فتح قنوات اتصال وإقامة حوار مع الحكومة ومع من له صلة بالأمر في البلد بغية مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٢ - وناقش السكرتير-١ تاريخ الولاية التي أنشطتها لجنة حقوق الإنسان بالمقرر الخاص المعني بميانمار، وما أبدته حكومته من تعاون مع سلفي المقرر الخاص. وأكد على الحاجة إلى احترام المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق حكومته وفهمها، من أجل كفالة تحقيق سلم واستقرار وإنهاء حالة التمرد وإقامة نظام حكم ديمقراطي في البلد. وأشار إلى أن من بين التحديات التي يواجهونها ضعف الأداء الاقتصادي والحاجة إلى كفالة عودة جميع الجماعات المسلحة إلى حكم القانون ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وشدد السكرتير-١ أيضا على ضرورة تحقيق توازن بين الحاجة إلى تحقيق سلم ونظام مدني والحاجة إلى تقاسم السلطة في البلد. وسلّم بضرورة قيمة وجود معارضة سياسية وما يمكن أن تضطلع به من دور فعال في بناء الوطن وإقامة أنظمة ديمقراطية في البلد.

٢٣ - وردا على ذلك، أعرب المقرر الخاص عن اتفاقه مع السكرتير-١ على أن نماذج الديمقراطية وإن تنوعت وفقا للظروف في البلدان، فإن الهدف الرئيسي بالنسبة لميانمار يجب أن يتمثل في إقامة حكومة ديمقراطية قائمة على التعاطف. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياحه لملاحظات السكرتير-١ بشأن الدور الذي تقوم به المعارضة السياسية في التنمية الاجتماعية لميانمار. وسلّم بالارتباط القائم بين الاقتصاد والسياسة وأشار إلى أن هناك إدراكا معترفا به عالميا وهو أن جميع الحقوق - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية - لا تتجزأ، وهي مترابطة. وفي

والرابطة المسيحية للفتيات والرابطة المسيحية للشباب ومجلس ميانمار للكنائس وجمعية المعمدانين في ميانمار. إلى جانب ذلك، اجتمع المقرر الخاص بممثلي منظمات المجتمع المدني الدولي العاملين في البلد ومع زعماء وممثلي الإثنيات التالية التي تسمى الأجناس الوطنية في ميانمار: واوكتاشين وكارين وباو وبلاونغ، وقد دعوه لزيارة مناطق مجتمعاتهم الإثنية.

١٩ - وفي الأخير، سنحت الفرصة أيضا للمقرر الخاص ليتبادل الآراء مع أفراد السلك الدبلوماسي ورجال الأعمال المقيمين في يانغون ومع ممثلي ومنظمات الأمم المتحدة التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٠ - على الرغم من أن الغرض من الزيارة كان إقامة اتصالات مباشرة مع الحكومة والشعب في ميانمار بما في ذلك الزعماء السياسيون وزعماء المجتمع المدني، فقد أدى طابعها الاستكشافي وفترتها الوجيزة إلى الحد من نطاقها. ويأمل أن توفر الزيارات في المستقبل فرصة لإجراء مزيد من الحوار البناء من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ذلك البلد. وفيما يلي موجز مقتضب لعدد من الاجتماعات التي عقدت أثناء الزيارة.

اجتماع مع السكرتير - ١

٢١ - في صباح يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، استقبل السكرتير - ١ لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الليوتنانت جنرال كين نيونت، المقرر الخاص في وزارة الدفاع. وأعرب المقرر الخاص للسكرتير - ١ عن شكره للدعوة التي وجهت إلى زيارة ميانمار، وأعرب عن ثقته بأن ذلك علامة صادقة

للسلم والتنمية. وتضم اللجنة ثمانية أفرقة عاملة تعالج قضايا تتراوح بين قانون حقوق الإنسان والصحة والتعليم والعمل. وقد كان الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار وبشأن دور المقرر الخاص وبشأن استراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، وبشأن دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بوجه عام في سياق النظام الدولي لحقوق الإنسان. وتلقى المقرر الخاص تقريراً عن أنشطة اللجنة حتى ذلك الوقت وعن خططها بالنسبة للمستقبل، وهو ما أعرب عن ترحيبه به.

اجتماع مع وزير العمل

٢٧ - اجتمع المقرر الخاص بوزير العمل بعد ظهر يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد شرح الوزير موقف حكومته بشأن مسألة السخرة في العمل والتدابير التي اتخذت استجابة للتوصيات التي قدمتها بعثة التعاون التقني التابعة لمنظمة العمل الدولية. وشدد على رغبة حكومته في التعاون من أجل القضاء على هذه الممارسة وأشار إلى أن أي شكوى لم ترد حتى ذلك الوقت، على الرغم من أن توجيهات حكومته التي تحظر هذه الممارسة والإجراءات المتعلقة بتسليم الشكاوى كانت قد صدرت بالفعل.

٢٨ - وشكر المقرر الخاص الوزير على هذه التوضيحات وأعرب عن شعوره بالتفاؤل للأنباء التي تشير إلى استئناف الحوار بين منظمة العمل الدولية وحكومة ميانمار فيما يتعلق بالسخرة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن السلطات من التوصل إلى طريقة لوضع وسائل للتعاون من أجل وضع تقييم موضوعي ونزيه للحالة.

٢٩ - ولدى عودة المقرر الخاص إلى جنيف في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، شارك ببيان ألقاه في نفس اليوم أمام لجنة حقوق الإنسان يتضمن موجزاً مقتضباً عن الأنشطة التي قام بها.

هذا الصدد، أكد للسكرتير-١ أنه سيأخذ ذلك في اعتباره لدى معالجته حالة حقوق الإنسان في ميانمار في تقاريره التي سيقدمها إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة.

الاجتماع مع وزير الخارجية

٢٤ - استقبل وزير الخارجية، يو وين أونغ، المقرر الخاص صباح يوم ٣ نيسان/أبريل وبعد ظهر يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ونوقشت خلال هذين الاجتماعين مختلف القضايا المتصلة بولاية المقرر الخاص. وقد أكد وزير الخارجية للمقرر الخاص أن حكومته على استعداد للتعاون معه من أجل دعم مصالح شعب ميانمار. واتفق كلاهما على أن ثمة حاجة إلى وجود ثقة وعقد مشاورات مستمرة والعمل حول قضايا ملموسة. وشرح وزير الخارجية أيضاً هدف حكومته في الماضي قدما نحو إقامة دولة ديمقراطية بمواصلتها سياسة عدم المواجهة.

٢٥ - وأحاط المقرر الخاص علماً مع الارتياح بقيام حكومة ميانمار بالإفراج عن عدد من أعضاء المعارضة المحتجزين، وقد أفرج عن بعضهم قبل بضعة أيام من زيارته. وأعرب عن رأيه بوجود حاجة ملحة إلى النظر في الإفراج عن المسنين والذين يعانون من اضطرابات عقلية وعن أولئك السجناء الذين انتهت فترات الأحكام الصادرة بحقهم حسب التقارير. وتلقى تأكيدات بأن الحكومة أحاطت علماً بموقفه وأنها ستنظر فيها كما ينبغي على أساس كل حالة على حدة.

الاجتماع مع وزير الداخلية ولجنة حقوق الإنسان

٢٦ - وفي مساء يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، سنحت للمقرر الخاص فرصة للاجتماع بوزير الداخلية ولجنة حقوق الإنسان التي يرأسها الوزير. واللجنة هيئة مؤلفة من ٢٠ عضواً وكانت حكومة ميانمار قد أنشأتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وأناطت مسؤوليتها بالسكرتير-١ لمجلس الدول

دال - بعثة تقصي الحقائق المقترحة

٣٢ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقى المقرر الخاص رسالة من الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أعرب فيه عن قبول حكومته أن تتم الزيارة المقترحة في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأوضحت الرسالة أن الترتيبات اللازمة ستتخذ لاجتماع المقرر الخاص "بالأفراد والزعماء المختصين بالأجناس الوطنية" وأن برنامج الزيارة سيتضمن أيضا زيارات إلى مناطق الحدود والجامعات والمدارس ومراكز البحوث و "أماكن هامة أخرى". واقترحت الرسالة تناول تفاصيل البرنامج في الاجتماع القادم الذي سيعقده المقرر الخاص مع الممثل الدائم لميانمار في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٣٣ - وحتى يستفيد المقرر الخاص من فرصة بقاءه في جنيف بمناسبة دورة اللجنة الفرعية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، فإنه ينوي أن يتابع مع الممثل الدائم لميانمار تفاصيل الترتيبات المتعلقة بمهمة تقصي الحقائق التي سيقوم بها في ذلك البلد.

ثالثا - ديناميات التحول السياسي في الوقت الحاضر

٣٤ - يعتقد المقرر الخاص أن البلد على وشك الدخول في مرحلة جديدة يتوجب على المجتمع الدولي أن يسلم بها ويوجه أعماله في ضوءها. وحسب ما يلاحظه المقرر الخاص، فإن التحول السياسي يشكل ضغوطا متعاضمة على حكومة ميانمار تحتم على الحكومة أن تعمل على نحو أكثر فعالية وبصورة مشتركة مع القوى السياسية الأخرى، وبوجه خاص الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والفئات الإثنية، على معالجة قائمة هائلة من المشاكل الهيكلية - الفقر وسوء التغذية وضعف النظام التعليمي والصحي، وتآكل الهياكل الأساسية والمخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة

٣٠ - ظل المقرر الخاص منذ زيارته التي قام بها في نيسان/أبريل إلى ميانمار على اتصال منتظم بكبار المسؤولين في حكومة ميانمار لمناقشة عودته إلى ذلك البلد في مهمة لتقصي الحقائق. وفي موازاة ذلك، واصل مشاورته مع ممثلي مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وباحثين وبعثات دبلوماسية. وقد اضطلع المقرر الخاص بهذه الأنشطة خلال زيارته إلى لندن (٢٥-٢٦ أيار/مايو) وبروكسل (٢١ حزيران/يونيه) وفي أثناء فترتي بقاءه في نيويورك (٢٣-٢٥ نيسان/أبريل) و جنيف (٢٠ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه، ١٧-٢٢ حزيران/يونيه) على التوالي.

٣١ - وقدم المقرر الخاص في رسالته التي وجهها إلى حكومة ميانمار في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، طلبا رسميا للقيام بمهمة لتقصي الحقائق في ذلك البلد. وأشار إلى أنه يتطلع إلى القيام بمهمة تستغرق فترة أطول (١٠ أيام إلى أسبوعين) وتبدأ في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وطلب القيام بالترتيبات اللازمة لزيارة العاصمة وعدة مواقع أخرى منها منطقة وقف إطلاق النار ومناطق الحدود الغربية والمناطق الوسطى. وأعرب المقرر الخاص عن اهتمامه بزيارة الجامعات ومعاهد البحوث والمدارس والمستشفيات ومجتمعات العائدين وقرى الحياة الجديدة إلى جانب مواقع الاحتجاز ومخيمات العمل حيث يستطيع الاتصال بالاحتجزين. وأعرب أيضا عن رغبته في تقييم التطورات في مناطق الحدود وحياة الطوائف الإثنية من السكان. إلى جانب ذلك، كتب المقرر الخاص قائلا إنه يود أن يواصل حواراه مع ممثلي الحكومة وأن يجري مناقشات مع زعماء وأعضاء مختلف الأحزاب السياسية وممثلي المجموعات الإثنية والدينية والنسائية والطلابية والشبابية.

الحكومة مع المبعوث الخاص للأمين العام لدى ميانمار وبداية المحادثات مع داو أونغ سان سو كي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد وقع خلال هذه الفترة حدثان رئيسيان كانا وراء التغييرات الرئيسية التي اتسمت بها هذه العملية، وهما انتخابات عام ١٩٩٠ وحركة وقف إطلاق النار في المناطق التي دارت فيها حروب الأقليات الإثنية، وهو ما أسهم في إعادة ترتيب البيئة الاجتماعية - السياسية في المجتمع^(٤). وواضح أيضا أن خصائص النظام الحالي ستترب عليه آثار كبيرة بالنسبة لمسالك التحول المتاحة والمهام التي يواجهها مجتمع ميانمار خلال عملية التحول السياسي.

٣٨ - مر المجتمع في ميانمار منذ التسعينات بعملية تحول بطيئة وأحيانا مؤلمة اتسمت باستمرار الاضطرابات والتوترات السياسية وانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، وبحالة إنسانية معقدة وأزمة اقتصادية. وسوف يتضح، أكثر مما يتضح في أي عملية تحول أخرى، أن النظام السياسي في ميانمار لا يتسم بالركود، على الرغم من المعاناة والإحباطات التي يعاني منها المجتمع أحيانا أو من نفاد صبر القوى الديمقراطية والمجتمع الدولي. وفي أي عملية تحول سياسية تؤثر الجهات الفاعلة - المؤسسة العسكرية والأحزاب الرسمية والطوائف الإثنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي - على بعضها البعض، في "بجبال" تتعايش فيه القوى. وهذا يعني أن الأمر بالنسبة للحكومة والقوى السياسية الأخرى، قد يستغرق بعض الوقت للتوصل إلى أرضية مشتركة لتحديد طريقها نحو الديمقراطية. غير أن هذا الانحسار المطرد في عزلة ميانمار في المنطقة وفي المجتمع الدولي تمثل بداية عملية ربما كانت حتمية لا رجعة فيها، على الرغم من بطء تقدمها ومن كثرة النكسات والإحباطات.

٣٩ - ويحتمل أن تمر عملية التحول في ميانمار، كما هو الأمر بالنسبة للعديد من عمليات التحرر المعاصرة، عبر عدة مراحل: (أ) الحوار وبناء الثقة؛ (ب) الوفاق؛ (ج) التعاون

نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - تلازمها حالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق.

٣٥ - وتمثل هذه المشاكل تحديات ضخمة تتجلى في ميانمار أكثر منها في عدد كبير من البلدان الأخرى. وأهم ما ينبغي أن يقوم به زعماء الأحزاب هو إقامة هيكل ديمقراطي للسلطة وتوسيع نطاق الامتيازات الديمقراطية^(٥). في ضوء الأوضاع السياسية الراهنة، من المرجح إلى أبعد حد أن تتم الإصلاحات السياسية بمشاركة من القوات المسلحة^(٦). فتغيير النظام الانتخابي الموروث عن الحكم البريطاني، إلى نظام تناسبي قد يضمن تحسين مشاركة جميع القوى السياسية. ومن بين المتطلبات الضرورية لتنشيط عملية التحول بصورة أكثر دينامية إنشاء منظمات للمجتمع المدني وثقافة قانونية داعمة للنظام الدستوري وحكم القانون، وإدارة عامة قادرة على العمل حسب قواعد المهنة، ومجتمع اقتصادي يستند جيدا إلى نظام المؤسسات.

٣٦ - تتسم التحولات السياسية بأنها عمليات معقدة جدا وتتخذ خصائص سياقات محددة. ولعل أرجح السبل لإجراء إصلاحات سياسية في ميانمار تكمن في اتباع نهج تراكمي للتغيير، كما حدث في عمليات عديدة تم التخلص فيها من أنظمة عسكرية. وهذا النهج يمكن أن يوفر في نهاية المطاف أسسا متينة لنظام سياسي ديمقراطي في المستقبل. وفي الوقت ذاته، فإن ميانمار، على الرغم من وجود نظام دولة يعود إلى عهود طويلة، ومن خصوصية ثراء ثقافتها ومجتمعها، توجد فيها أيضا بعض الجوانب الموجودة في كثير من عمليات التحول السياسي الأخرى في العالم.

٣٧ - إن التعليقات الواردة في هذا التقرير، في حين تسلّم بالاتجاهات التاريخية، تشير بطبيعة الحال إلى فترة معاصرة تشمل التدخل العسكري الذي حدث في عام ١٩٨٨، وانتخابات عام ١٩٩٠ وإنشاء الميثاق الوطني، وأخيرا تعامل

في أن تستفيد حكومة ميانمار أيضا في المستقبل من إقامة حوار مع العديد من منظمات المجتمع المدني هذه. ويدرك المقرر الخاص أن ولايته تتطلب تقصي الحقائق والتحقيق فيما يتعلق بهذه المزاعم. وكان بإمكانه أن يعتمد في تقريره هذا على العديد من منظمات المجتمع المدني هذه. فهو يُكن لمعظم هذه المنظمات أجل احترام لما تقوم به من أعمال جادة وغير منحازة من أجل حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلد المشمول بولايته. ويعتقد المقرر الخاص أن عمله ينبغي أن يتجاوز مجرد تكرار ما قامت به هذه المنظمات من دور رائع. ومن ثم فقد فضل أن ينتظر ليقوم بمهمة تقصُّ للحقائق بنفسه وأن يناقش تلك المسائل مع مخاطبيه في الحكومة ولدى الجهات السياسية الفاعلة الأخرى أثناء مهمته المقبلة في ميانمار.

٤٣ - ويجد المقرر الخاص من دواعي سروره أن يشير إلى أن هناك بعض بوادر جلية برزت منذ بداية عملية التحول المستمرة، تشير إلى أن ثمة ميلا لدى الحكومة إلى الدخول في حوار بناء بشأن حقوق الإنسان. ومن هذه البوادر القيام بعدة مبادرات مثل نشر معايير تتعلق بحقوق الإنسان على المسؤولين في الحكومة من خلال مجموعة من حلقات العمل نظمت بدعم من الحكومة الاسترالية، وإنشاء اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والإفراج عن محتجزين سياسيين، وإعادة فتح فروع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، واستمرار الرصد الدولي لأحوال السجون، والحوار مع لجنة حقوق الإنسان، من خلال جملة أمور منها ولاية المقرر الخاص، ومع المبعوث الخاص للأمين العام لدى ميانمار ومع منظمة العمل الدولية.

والعمل المشترك. ومما لاحظته المقرر الخاص، فإن عملية التحول السياسي قد بدأت بالفعل. وبعد هذه المراحل أي عندما تجرى الانتخابات ويتولى الفائز فيها السلطة، سيصبح بالإمكان التوجه نحو تحول ديمقراطي.

رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - ملاحظات عامة

٤٠ - إن هناك تحديات هائلة تعترض العمل من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في عملية توجيه النظام الحالي نحو التحول الديمقراطي. وبوجه عام، يمكن تلمُّس وجود تحرك إيجابي في مجال الحقوق المدنية والسياسية، ويرجح أن يستمر هذا الاتجاه. وحركة التاريخ توحى بأن التحولات الإيجابية غالبا ما تصبح حتمية عندما يبدأ المجتمع يدرك ما يلزم بمجتمع الديمقراطية والتعددية والشفافية من مزايا وقوة.

٤١ - وفي الوقت ذاته، فإن المقرر الخاص يدرك، من خلال جملة أمور منها تقارير المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان - وهم المقررون الخاصون المعنيون بمسألة التعذيب وعمليات الإعدام التي تتم خارج نطاق القضاء وعمليات الإعدام الموحجة أو التعسفية، وبحرية الدين أو المعتقد، وبتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وباستقلال القضاء والمحامين، وبالغنف ضد المرأة - أن هناك مشاكل ما زالت قائمة.

٤٢ - ولا يزال المقرر الخاص يتابع منذ تعيينه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تقارير المنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية وتيسر له أن يستفيد من بياناتها الشفوية والخطية. ويود المقرر الخاص أن يذكر بهذه المناسبة ما أعربت عنه هذه المنظمات بإخلاص من قلق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يُزعم أنها ترتكب في ميانمار وما يتعرض له الضحايا من محن. ويعرب عن أمله

باء - السجناء السياسيون

٤٤ - ظلت مسألة السجناء السياسيين على رأس جدول أعمال المقرر الخاص منذ أول اتصال قام به مع المسؤولين في حكومة ميانمار وقد حث على الإفراج عن هؤلاء السجناء السياسيين في جميع اللقاءات المتعاقبة التي عقدها مع المسؤولين الحكوميين، وأثناء زيارته الأولى إلى ميانمار.

٤٥ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، بعث المقرر الخاص رسالة إلى حكومة ميانمار مشيراً فيها إلى مناقشاته السابقة حول هذا الموضوع ومكرراً التزامه نحو هذه القضية الهامة. وفي حين يعرب المقرر الخاص عن ترحيبه بالإفراج عن عدد من أفراد المعارضة، فإنه يعرب عن قلقه بوجه خاص بشأن استمرار احتجاز وسجن أعضاء منتخبين في البرلمان، وخاصة عندما كانت الحكومة تُجري حواراً مع داو أونغ سان سو كئي.

٤٦ - وقد قدم المقرر الخاص، في المرفق الأول لرسالته، قائمة بأعضاء البرلمان الاثني عشر الذين ظلوا في الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة في "دور ضيافة" تابعة للحكومة وهم:

- ١ - ساو هلانغ أكايو ساو هلانغ؛ ٢ - يو كين ماونغ وين، أوكتوين، باغو؛ ٣ - يو ميو وين، كاوا، باغو؛ ٤ - يو تين هوت أو، ليواي، مندلاي؛ ٥ - يو تين شوي، واو، باغو؛ ٦ - يو تون كيوي، نيونغلابين، باغو؛ ٧ - يو أونغ سوي ميننت، تاونغغو، باغو؛ ٨ - يو هلا ثين، تموي، يانغون؛ ٩ - يو ثين ميننت، تموي، يانغون؛ ١٠ - يو ثين نيونت، ثينغانغون، يانغون؛ ١١ - يو وين ميننت، دانوبيو، ايرياروداي؛ ١٢ - الدكتور أونغ موي، بوينت بيو، ماغواي.

٤٧ - وفي المرفق الثاني للرسالة، قدم المقرر الخاص قائمة تشمل ٣١ عضواً آخر في البرلمان قيل إنهم ظلوا مسجونين بدعوى أنهم مارسوا بطريقة سلمية حقوقهم في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير: ١ - تشيت هوتوي، الرابطة

الوطنية من أجل الديمقراطية ميوثيت ٢، ماغواي؛ ٢ - دو هتاونغ أكايو دو ثاونغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كالاي، ساغانغ؛ ٣ - الدكتور أبي كيو، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لاتبوتا ٢، أياروادي؛ ٤ - الدكتور ميننت ناينغ أكايو ثان شاونغ أكايو ثان، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كانبالو، ساغانغ؛ ٥ - الدكتور زاو ميننت ماونغ ألياس، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أمارابورا، ماندالاي؛ ٦ - الدكتور أونغ كين سينت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مينغالا، ثاونغنيونت، يانغون؛ ٧ - الدكتور ثان نين أكايو ثان نين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كياوكتان ١، يانغون؛ ٨ - الدكتور مين سو لين، ولاية مون؛ ٩ - الدكتور ميو نيونت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ديداوي ١، أياروادي؛ ١٠ - دوا زاو أونغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، واينغماو، ولاية كاشين؛ ١١ - كين ماونغ سوي أكايو كياو، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، سانشاونغ، يانغون؛ ١٢ - كون ميننت تون، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ثاتون، ولاية مون؛ ١٣ - كياو كين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، تاونغيي، ولاية شان؛ ١٤ - كيي ميننت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، لاثا، يانغون؛ ١٥ - كيي وين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، لاتبوتا، أياروادي؛ ١٦ - ماي وين ميننت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مايانغون، يانغون؛ ١٧ - مين كيي وين مودون، ولاية مون؛ ١٨ - نيونت هلانغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مايايدي ١، باغو؛ ١٩ - أوهن كيانغ أكايو أونغ وين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ماندالاي جنوب شرق؛ ٢٠ - سان سان، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، سيكان، يانغون؛ ٢١ - ساو نانغ نانغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية،

٤٩ - **القضية ٢:** من مين كو نينغ، وهو طالب ناشط ومؤسس اتحاد بورما للجميع للاتحادات الطلابية، اعتقل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ وحكم عليه بالسجن ٢٠ سنة (وخفض الحكم بعد ذلك إلى ١٠ سنوات بموجب عفو عام)، وقد وضع في حبس انفرادي معظم فترة سجنه، الأمر الذي أدى إلى تدهور صحته البدنية والعقلية. ويقال إنه معتقل في سجن سيتواي، بولاية راكين، على الرغم من أنه استوفى الحكم في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بزيارة قصيرة له في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٥٠ - **القضية ٣:** الدكتور زاو مين، ويبلغ من العمر ٤١ سنة، وهو طبيب وكاتب، اعتقل في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ لأنه، كما يزعم، كانت له اتصالات مع حزب بورما الشيوعي وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة، خفضت فيما بعد إلى عشر سنوات، وقد وضع في حبس انفرادي لمدة طويلة خلال فترة سجنه، وعانى جراء ذلك من أضرار نفسية بالغة، وهو معتقل حالياً في سجن ماندالاي. وكان يفترض الإفراج عنه في عام ١٩٩٩ عند استيفائه المدة المحكوم عليه بها.

٥١ - **القضية ٤:** داو سان نوي، وهي صحفية وكاتبة، وأم لستة أطفال وبلغت منتصف الخمسينات من عمرها، ويقال إنها اعتقلت في آب/أغسطس ١٩٩٤ لنقلها معلومات، كما يزعم، إلى صحفيين أجانب، وحكم عليها بالسجن لمدة ١٠ سنوات. ويقال إنها في حالة صحية سيئة في سجن إنسين نظراً لارتفاع ضغط الدم لديها، وتعاني من مشاكل في القلب ومن شلل على الجانب الأيمن من جسدها. وقد أثار المقرر الخاص المعني بالتعذيب أيضاً قضيتها في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

بازوندونغ، يانغون؛ ٢٢ - سين هلا أو، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، إنسين ٢، يانغون؛ ٢٣ - سو ميينت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مين ميني ١، ماغواي؛ ٢٤ - يو ميينت نانغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانتبالو ٢، ساغانغ؛ ٢٥ - يو ساو أو ريه، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية برو سو، كاياه؛ ٢٦ - يو كيين ثين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كيا إين سي كيي، كاين؛ ٢٧ - يو كياو سان، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تازي ١، ساغانغ؛ ٢٨ - يو أو هن ماونغ، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، نياونغليبين ١، باغو؛ ٢٩ - يو أونغ ميينت، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لاتبادان ١، باغو؛ ٣٠ - يو نيونت أبيي، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لاتبادان ٢، باغو؛ ٣١ - يو كيي لوين، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، نغايي، ماغواي.

٤٨ - ومتابعة للتفاهم الذي توصل إليه المقرر الخاص مع الحكومة أثناء زيارته التي قام بها في نيسان/أبريل، طلب أيضاً أن تنظر الحكومة، لأسباب إنسانية، في الإفراج عن أشخاص آخرين سجنوا لأسباب سياسية يعتبرون ضمن فئة المسنين والمرضى والذين سبق أن انتهت الفترة المحكوم عليهم بها. ويتضمن المرفق الثالث لرسائله معلومات تتعلق بالقضايا الخمس التالية:

”القضية ١: يو وين تين، صحفي وأحد المحاربين القدامى في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، اعتقل في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩، ويقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة ٢٠ سنة في سجن إنسين، وسيبلغ من العمر ٧٨ عاماً عند انتهاء فترة الحكم. وقد ظل باستمرار يعاني من اعتلال صحته خلال بقاءه في السجن بسبب أحوال السجن القاسية. وقد أثار قضيته أيضاً المقرر الخاص المعني بالتعذيب، في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الخاص ما يستحقه من اعتبار وأن القضايا المذكورة أعلاه هي قيد الاستعراض على أساس كل حالة على حدة. وبعد ذلك، أبلغ المقرر الخاص بالإفراج في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن يو كين ماونغ وين، وهو الوحيد الذي لم يفرج عنه حتى ذلك الوقت من بين أولئك المذكورين في المرفق الأول من رسالته، وذلك إلى جانب ثلاثة آخرين من أعضاء البرلمان.

٥٤ - ويسلم المقرر الخاص بأن الإفراج عما يزيد على ١٦٠ سجيناً من السجون و"دور الضيافة" منذ بداية العام يعد خطوة هامة في عملية التحول السياسي. وقد أفرج عن ٨٤ شخصا من هؤلاء في كانون الثاني/يناير، وعن ١٦ شخصا في آذار/مارس، وعن ٢٧ على الأقل في حزيران/يونيه في خمس دفعات (في ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢١ و ٢٨ حزيران/يونيه)، وعن ٤٠ شخصا آخرين في تموز/يوليه في ست دفعات (في ٢ و ٦ و ١٣ و ١٨ و ٢٦ و ٣١ تموز/يوليه)، وعن شخصين في ١٣ آب/أغسطس. ومعظم من أفرج عنهم هم من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بمن فيهم جميع أعضاء البرلمان الذين احتجزوا بدونهم أو محاكمات وبعضهم ظل محتجزاً منذ تموز/يوليه ١٩٩٨. ومن بين هؤلاء المفرج عنهم الدكتور ساو مرا أونغ البالغ من العمر ٨٣ عاماً وهو زعيم رابطة أراكان من أجل الديمقراطية وأحد قادة اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب؛ وهو يو سو ثين، وهو محرر وعضو في البرلمان؛ والممثلان يو با لاي ويو لو زاو.

٥٥ - ويعرب المقرر الخاص عن ارتياحه الشديد لعمليات الإفراج هذه ولكنه يلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من القضايا التي يأمل أن تنظر فيها الحكومة لدواعٍ إنسانية. ومن بين هذه القضايا مثلاً قضية صحفي يبلغ من العمر ٧١ سنة وهو أحد الأعضاء المؤسسين للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وهو يو وين تين الذي يعد أحد مهنيي وسائط الإعلام الذين لا يزالون في السجن والبالغ عددهم ١٨

٥٢ - القضية ٥: يو تشو أونغ ثان، ٥٤ عاماً، وهو مساعد (وابن عم) داو أونغ سان سو كيي، وقد اعتقل مع أخته كين ما ثان وزوجها شوي ميينت أونغ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لضلوعهم فيما يزعم في أنشطة تتعلق بالمعارضة. وهو محتجز في سجن إنسين وتفيد التقارير أنه يعاني من تدهور صحته بسبب ارتفاع ضغط الدم.

٥٣ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، تلقى المقرر الخاص رداً من الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف يبلغه فيها أن جميع "السياسيين" المذكورين في المرفق الأول من رسالته قد أفرج عنهم وأرسلوا إلى بيوتهم بحلول ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ باستثناء يو كين ماونغ وين الذي لم يكن مشمولاً في فئة "السياسيين" الذين أخذوا إلى "دور ضيافة" تابعة للحكومة للتحقيق معهم. وذكر أنه كان يقضي مدة الحكم لممارسة القمار غير القانوني وارتكابه جرائم أخرى. إلى جانب ذلك، أشارت الرسالة إلى الإفراج عن يو أيي وين (ابن عم داو أونغ سان سو كيي) في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. أما بشأن "السياسيين" المشار إليهم في المرفق ٢ من رسالة المقرر الخاص، فقد أشير إلى أن الدكتور أيي كيو، والدكتور أونغ كين سينت، ويو كيي وين ويو نيونت هانغ أفرج عنهم في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١. ومن قائمة القضايا المذكورة في المرفق ٣، أفرج عن داو سان سان نوي (القضية ٤ أعلاه) في ١٨ تموز/يوليه، وأفرج كذلك عن يو ميينت سوي و داو نغي ما ما تان (وهي أحد أقرباء داو أونغ سان سو كيي) (القضية ٥ أعلاه) في ٢٦ تموز/يوليه. وذكرت الرسالة أن هؤلاء "السياسيين" أفرج عنهم قبل أن يكملوا فترة الأحكام الصادرة بحق كل منهم وأن بعض "السياسيين" المذكورين في المرفقين ٢ و ٣ كانوا يقضون أحكام السجن الصادرة بحقهم لأسباب سياسية ولكن لارتكابهم جرائم جنائية. وفي هذا الصدد، وجه انتباه المقرر الخاص إلى أن السلطات أولت طلب المقرر

الديمقراطية وقيادتها الوطنية. وتشير التقارير إلى أن يو لوين وغيره من أعضاء المكتب التنفيذي الآخرين يحضرون بانتظام إلى المكتب الرئيسي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في يانغون. ويقال أيضا إن مكتبا كبيرا أيضا تابعا للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يقع في مقاطعة ماندلاي بدأ أيضا يقوم بوظائفه. بيد أنه لم يُعرف بعد ما إذا كان بإمكان هؤلاء الأعضاء أن يتنقلوا بحرية في بلدانهم.

٥٨ - ومن شأن اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه أن يساهم في تحقيق الوفاق الوطني والسلم وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، ومن ذلك بوجه خاص الاحترام التام في إطار القانون والممارسة للحق في تكوين الجمعيات وفي المشاركة وحرية التعبير وهي حقوق تعد عناصر أساسية في تعميق الديمقراطية للجميع. ووجود منظمات المجتمع المدني والنقابات ووسائل الإعلام أمر حاسم لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وفي عدد كبير من البلدان التي تمر بمرحلة تحول تدريجي نحو الديمقراطية بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تتولى الريادة في النهوض بحقوق الإنسان. وقد حققت عدة بلدان في آسيا مكاسب في هذا الصدد. فقد أصبحت إندونيسيا، على الرغم من النكسات الخطيرة والوضع السياسي المعقد إلى حد ما، وجمهورية كوريا، مثلا، أكثر انفتاحا مسلمة بالحاجة إلى تعزيز التعاون مع المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان^(٥) وبإمكان حكومة ميانمار في هذه المرحلة الحاسمة أن تحقق أيضا فوائد همة بتهيئة بيئة تعزز منظمات المجتمع المدني للقواعد الشعبية في جميع مرافق الحياة. فوجود ٢٠٠٠ منظمة من هذه المنظمات في ميانمار، تقوم المرأة فيها بدور ريادي، يشكل واقعا إيجابيا، غير أن اهتمامها الرئيسي يقتصر على مسائل الرعاية الاجتماعية.

٥٩ - وكما لاحظت اللجنة المعنية بتطبيق المعايير خلال الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي (مؤتمر العمل الدولي، حزيران/يونيه ٢٠٠١)، هناك تناقضات خطيرة

شخصا. ولا يزال هذا الشخص محتجزا منذ تموز/يوليه ١٩٨٩، ويقضي حكما بالسجن مدته ٢٠ عاما لقيامه بأنشطة سياسية سلمية ويعاني من حالة صحية سيئة وتفيد التقارير أن هناك أيضا ٢٨ عضوا برلمانيا غالبيتهم من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ولا يزال ثلاثة من قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وهم داو أونغ سان سو كيي ويو تين أو و أونغ شوي تحت الإقامة الجبرية الفعلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. غير أنه عُلم من مصادر حكومية أن بإمكان داو أونغ سان سو كيي وزملائها أن يمارسوا أنشطة اجتماعية ودينية وهم فعلا يقومون بذلك. وقد سُمح لبعض الأجانب بالاتصال بها. وتلاحظ السلطات الحكومية أيضا أن هذا الترتيب قد تم في ضوء الحوار القائم.

جيم - الحريات السياسية

٥٦ - تفيد التقارير أن ما يصل إلى ٢٤ عضوا برلمانيا منتخبا يعملون في المنفى، منهم ١٣ شخصا من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أما الباقون فهم أعضاء في أحزاب إثنية وهي رابطة شين الوطنية من أجل الديمقراطية والمنظمة الديمقراطية لوحدة كاينان الوطنية وعصبة قوميات شان من أجل الديمقراطية وحزب لاهو للتنمية الوطنية، ومؤتمر زومي الوطني، وحزب الديمقراطية الوطنية.

٥٧ - وقد توقفت "حرب الكلمات" في وسائل الإعلام في هذا البلد منذ بداية المحادثات السرية مع سو كيي، وأصبحت أنشطة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأحزاب المعارضة أكثر ظهورا. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠١، سُمح لـ ١٨ مكتبا من ٤٠ مكتبا تابعة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ثماني بلدات في مقاطعة يانغون بأن تفتح أبوابها من جديد، وبإمكان تسعة منها أن تضع يافطاتها الحزبية القديمة. ولأول مرة منذ سنوات عديدة بدأت تجري اتصالات منتظمة بين مكاتب الرابطة الوطنية من أجل

السخرة تطبيقاً للقرار المتخذ في الدورة الثامنة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/يونيه ٢٠٠٠). وقد نوقشت قضية ميانمار في الدورة ٢٨٠ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية (آذار/مارس ٢٠٠١). وأوفدت منظمة العمل الدولية بعثة إلى يانغون (١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠٠١) أجرت مفاوضات مع حكومة ميانمار بشأن صلاحيات بعثة رفيع المستوى تابعة للمنظمة يزمع أن تقوم بزيارة إلى البلد في مرحلة لاحقة من هذا العام بغية إجراء تقييم موضوعي للتنفيذ العملي والأثر الفعلي لإطار التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية التي أفادت الحكومة بأنها اتخذتها. وقد قامت اللجنة المعنية بتطبيق المعايير بدراسة حالة ميانمار في جلستها الخاصة (١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١) المعقودة أثناء الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي. وقد كان الموضوع الرئيسي المعروض هو الشروط التي يمكن بموجبها رفع التدابير التي طلب اتخاذها مؤتمر العمل الدولي في قراره المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٦٢ - كذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، بمعالجة قضية السخرة في ميانمار. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، اتخذ، بتوافق الآراء، القرار ٢٠/٢٠٠١ الذي أحاط فيه علماً بقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٠ المتعلق باتخاذ إجراءات لكفالة الامتثال لتوصيات لجنة التحري التي أنشأتها منظمة العمل الدولية لدراسة تقييد ميانمار بالتزامها فيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بالسخرة، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، وهو قرار أوصى المؤتمر فيه بإدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس وأشار المجلس أيضاً في ذلك القرار إلى النتائج التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته التاسعة والثمانين (٢٠٠٠)؛ وأحاط علماً بالتفاهم الذي أبرم بين مكتب العمل الدولي وسلطات ميانمار فيما يتعلق بقيام بعثة مكتب العمل الدولي الرفيعة المستوى بإجراء تقييم موضوعي بالنسبة للتنفيذ

لا تزال قائمة بين التشريعات والممارسات على الصعيد الوطني في ميانمار وأحكام اتفاقية مؤتمر العمل الدولي رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨^(٦) (وميانمار طرف في هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٥٥). وذكرت اللجنة أن هذه القضية هي إحدى القضايا التي لا يزال ثمة فيها تقاعس بشأن تنفيذ الاتفاقية وتلح مرة أخرى بقوة على أن تتخذ الحكومة على وجه السرعة التدابير والآليات اللازمة التي تضمن لجميع العمال وأصحاب العمل الحق في الانضمام إلى المنظمات التي يختارونها بأنفسهم وبدون إذن سابق، وتضمن الحق لهذه المنظمات بأن تنتسب إلى اتحادات ومنظمات دولية دون تدخل من السلطات الحكومية.

دال - الأحوال في السجون

٦٠ - يشير عدد من التقارير إلى تفشي الأحوال السيئة في سجون ميانمار؛ ولذلك فإن المقرر الخاص ينوي أن يكتب بمزيد من التفصيل عن أحوال السجون في البلد بعد زيارته إلى البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الوقت ذاته يعرب عن ارتياحه إذ يلاحظ أن الرصد الدولي للسجون ومرافق الاحتجاز لا يزال مستمرا. وقد سُمح للجنة الصليب الأحمر الدولية منذ بداية عمليات الرصد هذه في أيار/مايو ١٩٩٩ بالدخول إلى السجون وأماكن الاحتجاز المعروفة باسم "دور الضيافة" وإلى مخيمات العمل. وقد زارت اللجنة حتى الآن، في مناسبة واحدة أو أكثر - ٤٩ موقعا في جميع أنحاء البلد. ومن الأمور المعروفة أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل بموجب قواعد دقيقة جدا من حيث السرية، وهي قواعد يحترمها المقرر الخاص.

هاء - أعمال السخرة

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت منظمة العمل الدولية اتصالاتها مع حكومة ميانمار بشأن مسألة

المساعدة، في ضوء الصراع المسلح، الوصول أولاً إلى الفئات المستضعفة كالمشردين داخليا من النساء والأطفال. ويتسنى ذلك في واقع الممارسة بتوفر مجال إنساني أي وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية أو وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد في الحالات المثلث وهو ما سيسهم حينها أيضا في عملية الوفاق الوطني.

٦٥ - ووفقا لما ذكرته عدة تقارير، وتلك مسألة يأمل المقرر الخاص أن يتمكن من التحقق منها خلال بعثته المقبلة، هناك فيما يزعم مؤشرات تدل على وجود غمط، في بعض المناطق الإثنية، من السياسات التمييزية التي تقوم على "دوافع عرقية/إثنية". وقد وجه انتباه المقرر الخاص إلى حالة الأقليات المسلمة والهندوسية في ولاية راكان (ويبلغ عددهم مليون نسمة تقريبا). وكما تفيد التقارير، فبحكم كونهم ليسوا مواطنين، فإنهم يخضعون لحكم يتعين عليهم بموجبه الحصول على إذن لو أرادوا السفر خارج بلادهم. ويقال إن تنفيذ هذا الحكم أصبح أشد إحكاما وخاصة بعد حدوث ما أشارت إليه التقارير من مناوشات بين البوذيين الراكين والمسلمين في سيتوي عاصمة الولاية، وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويمكن أن تصل الرسوم الرسمية لتقديم طلب، ويتوقف ذلك على مسافة السفر، بين ٢٥ كيات و ٥٠.٠٠٠ كيات (١.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي الوقت الحاضر، لا يستطيع الحصول على إذن السفر، فيما يزعم، سوى قلة من الأغنياء. إلى جانب ذلك، تفيد التقارير بأن مغادرة سيتوي قد تكون سهلة ولكن العودة إليها صعبة جدا وخاصة من بلدات ماونغداو وبوئاداونغ وراثيداونغ، التي تتألف غالبية سكانها من المسلمين والهندوس. وهذه التقييدات من شأنها أن تؤثر على معيشة المسلمين والهندوس العاديين، فيضطر بعضهم في نهاية المطاف إلى مغادرة البلد.

العملي والأثر الفعلي لإطار التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية التي اتخذتها ميانمار لتحقيق هدف القضاء التام على السخرة في القانون والممارسة، وهي بعثة سيحدد تكوينها المدير العام لمنظمة العمل الدولية وسيدرس تقريرها في اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لمجلس إدارة المنظمة، وطلب إلى الأمين العام أن يبقى المجلس على علم بما يستجد من تطورات في هذا الصدد.

٦٣ - ويعرب المقرر الخاص عن ترحيبه بالحظر الرسمي لممارسة السخرة والذي أعلن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بيد أنه يدرك تماما مدى المشكلة. وهو ينوي أن يكتب بمزيد من الإسهاب عن هذه المسألة بعد الزيارة التي سيقوم بها إلى ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

خامسا - الفئات المستضعفة

ألف - الأقليات الإثنية

٦٤ - تلقى المقرر الخاص تقارير بشأن الحالة المثيرة للقلق التي تعاني منها الأقليات الإثنية، لا سيما تلك التي تعيش في مناطق تتم فيها عمليات ضد المتمردين (ومعظمها في ولايات شان ومون وكايا وكارين). ففي هذه المناطق، تفيد التقارير بأن الآثار الآنية والمتركمة للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك التعذيب وعمليات الإعدام التعسفية، وعمليات القتل العمد والاستخدام العشوائي للألغام البرية وقيام كل من قوات الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة بإرغام الناس على الانضمام إلى قواتها العسكرية - والآثار المترتبة على الفقر وانعدام الهياكل الاجتماعية الأساسية ومواقف وممارسات السلطات المحلية، كل ذلك يثير الخوف لدى الناس على حياتهم وأسرة ومستقبلهم. ولهذا السبب، يسعى العديد منهم إلى طلب اللجوء في بلدان مجاورة أو الاختفاء في "قرى مجهولة" في الغابات. لذلك ينبغي أن تشمل أنشطة الحماية وتقديم

٦٦ - ويود المقرر الخاص أن يشير إلى أن فرض قيود على ممارسة الحق في حرية التنقل أمر جائز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان شريطة أن يكون مستندا إلى أسس قانونية واضحة وفي معيار الضرورة وشروط التناسب. والأهم من ذلك أن هذه التقييدات الجائرة ينبغي أن تتفق والمبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز^(٧).

باء - الأطفال

٦٧ - ومن المجالات المثيرة للقلق والتي هي ذات صلة بمناقشة حقوق الطفل في ميانمار، يود المقرر الخاص أن يذكر بوجه خاص مشكلة الجنود الأطفال وهي مشكلة سيتكلم عنها بمزيد من الإسهاب بعد زيارته لميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويرى المقرر الخاص أن هناك صلة وثيقة بين هذه المشكلة، وهي شكل من أشكال تشغيل الأطفال، ومشكلة الفقر. فمن ناحية، يعد ما يكسبه الأطفال ضروريا لبقاء الأسرة، ومن ناحية أخرى عندما تكون الأسرة المعيشية قادرة على أن تستغني عن دخل الطفل، فإنها لا تستطيع أن تغطي التكاليف المباشرة لتعليمه.

٦٨ - وتظهر الأرقام الرسمية لصافي معدلات الالتحاق بالمدارس والاستمرار في التعليم لدى الأطفال الذين هم في سن الدراسة أنه لا يكمل المرحلة الدراسية من أطفال ميانمار الذين هم بين سن الخامسة والخامسة عشرة من العمر سوى النصف؛ واستنادا إلى هذه الأرقام، تشير التقديرات إلى أن ٢٥ في المائة من الأطفال لا يلتحقون إطلاقا بالمدارس، ومن بين أولئك الذين يلتحقون بالمدارس، لا يكمل مرحلة التعليم الابتدائي ومدتها خمس سنوات سوى الثلث. إضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ربع عدد الأطفال الذين هم بين سن العاشرة والرابعة عشرة من العمر (نحو ١,٢٥ مليون طفل) يمارسون أعمالا لقاء أجر؛ ثم إن هناك أعدادا متعاظمة من "أطفال الشوارع" يتركزون في المناطق الحضرية. ويزداد

سادسا - الحالة الإنسانية الراهنة

٧٠ - يتفق المقرر الخاص مع تقييم الحالة الإنسانية في ميانمار كما ورد في الرسالة المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والتي وقعها المنسق المقيم للأمم المتحدة ورؤساء تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، ومع ما تتطلبه تلك الحالة من حاجة إلى اتباع نهج ثابت فيما يتصل بولاية كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة في ميانمار.

٧٣ - وتبذل منظمات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار قصارى جهودها لمعالجة أشد الشواغل الإنسانية الحرجة بما يتطلب ذلك من تنسيق وتعاون، ضمن ما قد يخضع بعضها لقيود تنفيذية ملزمة. ويعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لقيام فريق الأمم المتحدة القطري باختيار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأمن الغذائي ثلاثة مجالات ذات أولوية لإجراء مشاورات والقيام بعمل مشترك بشأنها استناداً إلى تقييم الفريق لحالة هذا البلد.

٧٤ - والمقرر الخاص مقتنع بأن المعونة الإنسانية أساسية وحان وقت تقديمها في ميانمار. غير أن الحكومة مسؤولة عن تهيئة بيئة ملائمة تسعف على تقديم المساعدة الدولية وإيصالها بفعالية إلى أشد الشرائح السكانية ضعفاً، وبوجه خاص المشردون داخلياً من النساء والأطفال والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقراء، وخاصة في ولايات الأقليات الإثنية. ولكن إذا قدمت المعونة تحت مراقبة صممت بعناية، فبالإمكان تضيق الهوة العميقة القائمة بين وسط ميانمار والولايات الإثنية؛ أما من الأقليات، فلا بد أن تشكل هذه طريقة حيوية لإحلال السلام وتعزيز الوفاق. وسيشكل هذا أيضاً دعماً لما يُحرز من تقدم هش على نطاق البلد في هذه المرحلة المعقدة من عملية الانتقال. وقد انتقلت ميانمار من مرحلة متدنية من التنمية البشرية إلى مرحلة متوسطة في غضون أربع سنوات واحتلت المركز الثامن عشر بعد المائة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٦٢ بلداً^(٩).

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - لا يوجد بلد في العالم يستطيع الهروب من الرصد الدولي لحقوق الإنسان. فالمراقبة المستقبلية والموضوعية لحالات حقوق الإنسان في العالم المعاصر تحدث في كل مكان. وكما قال السيد آيالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة

٧١ - ويتفق المقرر الخاص مع الرأي القائل بأن تكلفة الإبطاء في تقديم المعونة ستكون عالية جداً إذ أن حجم المشكلة يتعاظم (مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثلاً)، والرأسمال البشري يتدهور (من ذلك مثلاً، ازدياد عدد الأميين، وانخفاض معدلات إكمال المرحلة الدراسية)، والموارد الطبيعية تتضاءل والفوارق تزداد اتساعاً (بين المناطق الجغرافية وفيما بين الأقليات الإثنية مثلاً). وقد يكون للإبطاء في تقديم المساعدة آثار متعاطمة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الأمر الذي يفضي إلى نتائج اجتماعية سلبية داخل ميانمار وفي المنطقة، وعلى مشاكل المرحلة الانتقالية الأخرى كالهجرة غير القانونية وتشرد السكان. فالمساعدة الهامشية أو الجزأة التي تُقدم إلى ميانمار في الوقت الحاضر ليست كافية لعكس اتجاه أو حتى إبطاء بعض الاتجاهات السلبية. وهي لا تكفي أيضاً للحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يشكل خطراً محتملاً يهدد السلام والأمن على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

٧٢ - القول بأن ميانمار لا تحصل إلا على قدر محدود من المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ينطبق بوجه خاص على العقد المنصرم^(٨). ويبلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم سنوياً إلى ميانمار في الوقت الحاضر نحو دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة لكل فرد مقارنة بمبلغ ٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكيمبوديا و ٦٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية (أرقام عام ١٩٩٧). ونتيجة لذلك، فإن احتياجات السكان لا تعالج إلا بشكل هامشي نتيجة لتقييد المساعدة الإنسانية التي يُقدم معظمها من خلال منظومة الأمم المتحدة وعدد قليل من منظمات المجتمع المدني الدولية.

موقفا مناصرا لشعبها. والمقرر الخاص على يقين من أن تحقيق فتح في هذا المجال يضمن اتباع هذا الاتجاه إنما يتطلب مزيدا من المرونة لدى الحكومة العسكرية، ولدى البلدان الديمقراطية الغربية والمجتمع الدولي بكامله.

٧٨ - والمقرر الخاص على يقين من أن المرحلة الراهنة في ميانمار تشجع فيما يبدو على اتخاذ استراتيجية ثابتة لعلها تتيح للجهات الفاعلة المختلفة داخل البلد وخارجه أن تعمل معا، أو من أجل تحقيق نفس الأهداف. والمطلوب الآن أكثر منه في أي وقت مضى أن توجه جميع الدول، وخاصة تلك التي تتحمل مسؤولية في الوقت الحاضر بفعل ما اضطلعت به من دور في الماضي، وتلك التي في المنطقة، ضغوطها الجادة من أجل إقامة حوار مستمر ومفاوضات مستمرة مع حكومة ميانمار. ويعتقد المقرر الخاص أيضا أن مما يعود بالفائدة إلى أبعد حد أن يتخلى المجتمع الدولي في الوقت الحاضر عن أي إجراءات تؤدي إلى تشديد الجزاءات الاقتصادية وأن يحاول، بدلا من ذلك، تقييم أثر الجزاءات على أضعف الفئات السكانية في ميانمار.

٧٩ - ويرى المقرر الخاص أن بإمكان جميع الجهات الفاعلة في هذه المرحلة أن تعمل بالفعل سويا حول المسائل الاجتماعية غير السياسية، ومنها مثلا مسألة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمكن أن تصبح هذه مركزا تنسق حوله المساعدة الإنسانية المقدمة، ويمكن أيضا أن تتطور لتصبح منتدى لبناء التشاور على الصعيد المحلي تلتقي فيه الحكومة والمعارضة والنشطاء الإثنيون والمجتمعات المحلية، الأمر الذي يفضي إلى تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة.

٨٠ - ويضم المقرر الخاص صوته إلى عدة أصوات أخرى في الأمم المتحدة وفي الأوساط الأكاديمية تنادي بأن ثمة حالة إنسانية خطيرة في ميانمار تؤثر بشكل خاص على عامة الناس. فليس من العدل بالنسبة لمبادئ قانون حقوق الإنسان

السابق لحقوق الإنسان: "عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، فإن جميع البلدان تعاني بطريقة أو بأخرى" ونتيجة لتطور معايير حقوق الإنسان وانتشارها في العالم، يواجه كل بلد في كل منطقة من العالم، سواء إن كان في الشمال أو الجنوب، وكان متقدما في النمو أو متخلفا، انتهاكات في مجال حقوق الإنسان تنتظر معالجتها. ولذلك فإن الملاحظات الواردة في هذا التقرير الأولي ينبغي أن تُفهم بوصفها مساهمة في حوار بناء مع حكومة ميانمار بشأن حقوق الإنسان.

٧٦ - إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه جميع الأطراف في ميانمار هو العثور على الطرق الملائمة للإسهام في تحقيق ظروف إنسانية مثلى لجميع السكان، وهو أمر يمكن تحقيقه باحترام حقوق الإنسان وأمن الإنسان والمبادئ الإنسانية. وبدلا من الاستقطاب والتعصب والصاق الشر بالخصم، يجب التركيز أولا على الوقوف على أرضية مشتركة والدخول في حوار بناء يفضي إلى وفاق صادق. فإذا كانت الحكومة والأحزاب السياسية والطوائف الإثنية لا تحمل آراء مشتركة حول كل شيء، فرما أمكن تحديد أهداف مشتركة في بضعة مجالات جوهرية (وقد يكون هذا ما يحدث حاليا). وهناك جملة في تعاليم بوذا تقول: فيفادام كيماتو، أي "جميع التزايدات والصراعات تسوى بالحوار والمناقشة".

٧٧ - يتعين على كل حكومة أن تُعرب عن تعاطفها مع شعوبها فيما تتعرض له من معاناة. فقد قام بوذا على الفور بعد وصوله مرحلة التجلي، بإصدار تعليماته إلى تلامذته الخمسة في إسبياتانا، وهو دير الغزال، يحثهم على "التجوال في الأرض ليعلموا الناس التعاطف في هذا العالم المشحون بالآلام، لما فيه خير أكبر عدد من البشر، ولتحقيق الرخاء والسعادة لأكثر عدد من البشر"^(١٠). فالحكومة التي تقوم على التعاطف لا بد أن تضع سياسات اجتماعية تلبي الاحتياجات الأساسية لشعبها. والمطلوب من حكومة ميانمار في الوقت الحاضر أكثر منه في أي وقت مضى أن تتخذ

أن تكون ذات فعالية ما لم يفرج عن جميع السجناء السياسيين.

٨٣ - ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى أن تعطي الأولوية للتصديق على البروتوكول الاختياري^(١١) لاتفاقية حقوق الطفل^(١٢) والمتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، باعتبار ذلك جزءاً من التحضير على الصعيد الوطني للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالطفل، والتي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخاصة في ضوء حجم المشكلة القائمة في ميانمار. وعلى الرغم من أن هناك بالفعل تشريعات وطنية في ميانمار تنص على أن تكون سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للتجنيد الإجباري في القوات المسلحة، فإن للبروتوكول قيمة إضافية، إذ أنه يدعو الدول إلى رفع السن الدنيا من ١٥ سنة كما هو في اتفاقية حقوق الطفل بالنسبة للتجنيد الاختياري في القوات الحكومية.

٨٤ - ويعرب المقرر الخاص عن ترحيبه الشديد لما أبدته حكومة ميانمار من تعاون مع منظمة العمل الدولية حول مسألة السخرة ويشي أيضاً على المنظمة لالتزامها بمواصلة التعاون مع السلطات في ميانمار. ويحدوه الأمل في أن يؤدي ما أعربت عنه حكومة ميانمار من نوايا حسنة إلى مزيد من الالتزام لدى ميانمار بالمعايير الدولية للعمل/حقوق الإنسان.

٨٥ - ويجب إعطاء الأولوية أيضاً للتصديق على صكوك حقوق الإنسان الأساسية ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٣) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٤) وإلى البروتوكولين الاختياريين لهذين العهدين^(١٥)، وإلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(١٦)، والاتفاقيتان المتعلقةتان بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١٧) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٨).

والقانون الدولي تأجيل مساعدة إنسانية ضرورية حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وهو ما يعني رفض التعاون من أجل تعزيز التنمية البشرية ومكافحة الفقر. وسيشكل هذا خطأ أيضاً تترتب عليه آثار خطيرة بفعل إضعاف وإبطاء عملية بناء رأس المال الاجتماعي وتنمية القدرات القيادية، وتشجيع بناء مجتمع مدني أكثر دينامية، الأمر الذي سيسهم في وضع الأسس اللازمة للعملية الديمقراطية. وفي الأخير، يجب أن يكون واضحاً أن بذل جهود متضافرة للتخفيف من هذه الحالة الإنسانية لا يتطلب أو يتضمن التخلي عن الأهداف البعيدة المدى المتمثلة في المساعدة على إحداث تحول ديمقراطي: فليس ثمة من حل دائم للاحتياجات الملحة لشعب ميانمار خارج إطار عملية التحول إلى نظام دستوري ديمقراطي.

٨١ - فالحظرة الحاضرة ملائمة لبدء عملية تقييم شاملة للحالة الإنسانية المعقدة والعاجلة في ميانمار. ويرى المقرر الخاص أن مختلف الاقتراحات التي قدمها الأكاديميون والمراقبون يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تكييف إطار عمليات الإغاثة الإنسانية والتنمية. ومن بين هذه المقترحات، يؤكد بوجه خاص على تشكيل اتحاد مالي دولي أو فريق استشاري من المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بإدارة التمويل المشترك للحكومات المانحة والمتزمنة بتنفيذ مجموعة من المبادرات على مستوى القواعد الشعبية في ميانمار. فإذا كان بإمكان أي منظمة دولية أن تبدأ هذه العملية، فيمكن أن منظومة الأمم المتحدة أن تكون وسيطاً لذلك لدى الحكومة.

٨٢ - ونظراً لأن ثمة عدداً كبيراً من السجناء السياسيين لا يزالون في السجون، وكثير منهم يقضون فترات حكم طويلة، فإن المقرر الخاص يشدد مرة أخرى على أن الإفراج التام عن جميع السجناء السياسيين هو السبيل الوحيد لتمهيد الطريق نحو وفاق وطني وإقامة حكم القانون، الأمر الذي سيفضي إلى إحلال الديمقراطية. ولا يمكن لأي عملية انتقالية

الحواشي

- (١١) قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٤، المرفق الأول.
- (١٢) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق.
- (١٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.
- (١٤) نفس المرجع.
- (١٥) نفس المرجع؛ وقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٤ (البروتوكول الاختياري الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام).
- (١٦) قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩، المرفق.
- (١٧) قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.
- (١٨) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.
- (١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٢٢ (E/1999/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.
- (٢) Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation* (Baltimore, Maryland, and London, John Hopkins University Press, 1996), pp. 67-68.
- (٣) Robert Taylor, "The constitutional future of Myanmar in a comparative perspective, in *Burma: the Challenge of Change in a Divided Society*, Peter Carey, ed. (London, McMillan Press, 1997), p. 65.
- (٤) Martin Smith, "Ethnic conflict and the challenge of civil society in Burma", in *Strengthening Civil Society in Burma*, Burma Center Netherlands Transnational Institute, ed. (Cheang Mai, Thailand, Silkworm Books, 1999), pp. 15-54.
- (٥) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠) المرجع ٣-٧.
- (٦) انظر- ILO, *International Labour Conventions and Recommendations, 1919-1951*, vol. I (Geneva, International Office, 1996), sect. I, Conventions.
- (٧) انظر التعليق العام رقم ٢٧ (٦٧) المتعلق بالمادة ١٢ (حرية التنقل) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٤٠ (A/55/40)، الفقرات ١١-١٨ ("التقييدات").
- (٨) التقرير القطري المتعلق بميانمار، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، عام ٢٠٠١، الصفحة ٢٣ من النسخة الانكليزية.
- (٩) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ للبرنامج الإنمائي (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد ٢٠٠١) مؤشرات التنمية البشرية، الجدول ١، مؤشر التنمية البشرية.
- (١٠) Gustaaf Houtman, *Mental Culture in Burmese Crisis Politics*, Monograph Series (Tokyo, Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1999), p. 220.

